

Distr.
GENERAL

S/2000/39
19 January 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٥٥ (١٩٩٩) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (البعثة) حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، وطلب المجلس مني إبقاءه على علم بصفة منتظمة وتقديم تقرير بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ القرار عن الحالة في أبخازيا، جورجيا. وعملا بذلك الطلب، قدمت تقريرا إلى مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (S/1999/1087). ويقدم هذا التقرير معلومات عن آخر تطورات الحالة لغاية ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

٢ - ويرأس البعثة ممثلي الخاص في جورجيا، ديبتيير بودين الذي تسلم مهام منصبه في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وساعده في مهمته حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ اللواء طارق وسيم غازي بصفته كبير المراقبين العسكريين الذي اختتم مهمته بعد ١٤ شهرا من الخدمة الممتازة والمتفانية. وخلفه هو اللواء أنيس أحمد باجوا (باكستان). وحتى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، بلغ قوام البعثة ١٠١ مراقب عسكري (انظر المرفق).

ثانيا - الجوانب السياسية

٣ - اجتمع ممثلي الخاص، منذ تولي مهام منصبه، مع رئيس جورجيا، إدوارد شيفرنادزه، والزعيم الأبخازي، فلاديسلاف أوردزينبا، ووزير خارجية الاتحاد الروسي، إيغور إيفانوف. واجتمع أيضا مع ممثلين آخرين للجانبين الجورجي والأبخازي والاتحاد الروسي، بصفته طرفا ميسرا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأعضاء مجموعة أصدقاء الأمين العام. وتعهد جميع أولئك المحاورين بدعم الجهود التي يبذلها ممثلي الخاص من أجل إعادة تنشيط عملية السلام. وأعربوا أيضا عن استعدادهم للقيام في نفس الوقت بالأعمال المتعلقة بعدة مسائل رئيسية: تحسين حالة الأمن، والتكفل بعودة اللاجئين والمشردين داخليا، وتحسين الظروف الاقتصادية، وتهيئة الظروف للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة، بما في ذلك الوضع السياسي لأبخازيا، جورجيا.

٤ - وخلال هذه الاجتماعات، كان هناك اتفاق على ضرورة الاستفادة إلى أقصى حد من الجهاز الحالي لعملية السلام. وعقب ذلك، استؤنفت عملية التفاوض في ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، بعد توقفها

لفترة تسعة أشهر، وذلك عندما عقدت الدورة التاسعة لمجلس التنسيق بين الجانبين الجورجي والأبخازي في تبليسي برئاسة ممثلي الخاص. وكان من بين المشاركين وفد جورجيا برئاسة وزير الدولة فاجا لوردكيباندزي، ووفد أبخازيا برئاسة رئيس الوزراء، بحكم الأمر الواقع، فياتشيسلاف تسوغبا، وممثلو الاتحاد الروسي بوصفه طرفاً مُيسراً ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة أصدقاء الأمين العام. وبمناسبة انعقاد دورة المجلس، استقبل الرئيس شيفرنادزه زعماء الوفد الأبخازي.

٥ - وخلال الدورة التي نُظمت على شكل أفرقة عمل ثنائية صغيرة ركزت على مسائل محددة أعرب الجانبان عن التزامهما بمواصلة الحوار بشأن المسائل العملية. وتوصلوا إلى اتفاقات ملموسة بشأن: (أ) البروتوكول المنشئ لآلية التحقيقات المشتركة في الانتهاكات لاتفاق موسكو وغيرها من الأحداث العنيفة التي وقعت في منطقة النزاع؛ (ب) استخراج وإعادة دفن رفات الجورجيين المدفونة بالقرب من سوخومي وتقديم المساعدة من الجانب الجورجي في تحديد أماكن رفات القتلى الأبخاز التي دفنت خلال الحرب؛ (ج) اتخاذ خطوات أخرى من أجل إصلاح واستخدام سد أنغوري ومحطة توليد الطاقة.

٦ - واتفق الجانبان أيضاً على استئناف المفاوضات بشأن مشروع وثيقة للسلام وعدم استئناف أعمال القتال. وعلاوة على ذلك، طُلب إلى ممثلي الخاص الاضطلاع بأعمال تحضيرية من أجل عقد اجتماع ثالث بشأن تدابير بناء الثقة على أساس تقريره المقدم عن هذه المسألة. ويستعرض التقرير، الذي وزع على أعضاء مجلس التنسيق في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، مدى تنفيذ تدابير بناء الثقة التي اتفق عليها الجانبان ويقترح خطوات لاتخاذ المزيد من الإجراءات.

٧ - وبالتوازي مع الأعمال المتعلقة بالمسائل العملية المضطلع بها عن طريق آلية مجلس التنسيق، دأب ممثلي الخاص على الدعوة إلى المضي قدماً في العمل بشأن المسائل المتصلة بالتسوية السياسية الشاملة للنزاع في أبخازيا، جورجيا، على أساس مبدأ سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية. وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٥٥ (١٩٩٩)، قدم مشروع وثيقة معنونة "مبادئ أساسية لتوزيع الصلاحيات الدستورية بين تبليسي وسوخومي" كي يعلق عليه ممثلو الاتحاد الروسي بوصفه طرفاً مُيسراً ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة أصدقاء الأمين العام. ومن المتوخى أن تستكشف مع الجانبين في مرحلة لاحقة، سبل المضي قدماً في هذه المسألة. بيد أن الجانب الأبخازي ما زال حتى الآن غير راغب في مناقشة توزيع الصلاحيات الدستورية بين تبليسي وسوخومي.

٨ - وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، قام ممثلو نيويورك في مجموعة أصدقاء الأمين العام بإبلاغ الأمانة العامة أنهم قد اتفقوا على الموافقة على طلب حكومة أوكرانيا، التي أصبحت عضواً في مجلس الأمن في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أن تشارك في أعمالهم.

٩ - وفي الانتخابات البرلمانية الجورجية التي أجريت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وشارك فيها ٦٧,٧ في المائة من السكان الذين يحق لهم المشاركة فيها، حصل الحزب الحاكم، اتحاد مواطني جورجيا،

على أغلبية واضحة في البرلمان المكون من ٢٢٥ مقعداً. وحصل حزبان آخران فقط، كتلة الإحياء بزعامة السيد أصلان أباشيدزي رئيس المجلس الأعلى لجمهورية أجاريا المتمتعة بالحكم الذاتي وحزب "الصناعة ستنتقد جورجيا" على الحد الأدنى وهو ٧ في المائة من الأصوات اللازمة لكي يحق لها تخصيص مقاعد تمثيل نسبي من المقاعد التي يبلغ عددها ١٥٠ مقعداً. ولم تجر الانتخابات في مقاطعات أبخازيا واحتفظ البرلمانون الذين يمثلون تلك الدوائر فعلاً بمقاعدهم.

١٠ - وفي أعقاب "الانتخابات الرئاسية" الأبخازية التي جرت في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أقيمت مراسم تنصيب الزعيم الأبخازي فلاديسلاف أردزينبا في سوخومي يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر. وفي الأيام التالية، أعاد السيد أردزينبا تشكيل حكومته، وكان من التغييرات الرئيسية التي شملت بعض أعضاء الحكومة الاستعاضة بفياتشيسلاف تسوغبا عن رئيس الوزراء بحكم الأمر الواقع، سيرغي باغاباش الذي ترأس الوفد الأبخازي بصفته تلك في عملية السلام بجنيف.

١١ - واتفق كل من جورجيا والاتحاد الروسي، على هامش مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في اسطنبول (١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)، في بيان مشترك أرفق بالوثيقة الختامية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، على أن يسحب الاتحاد الروسي قاعدتين من قواعده العسكرية الأربع الموجودة في جورجيا بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠٠١، بما في ذلك القاعدة الموجودة في غوداوتا بأبخازيا، جورجيا.

ثالثاً - عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

١٢ - تواصل البعثة الاضطلاع بولايتها دون تغييرات هيكلية وفي إطار مفهوم "الدوريات المحدودة" الذي استحدث في شباط/فبراير ١٩٩٨ (انظر S/1998/497، الفقرة ٩). ولا يزال فتح قواعد الأفرقة في قطاعي غالي وزغديدي خاضعاً للاستعراض المستمر في ضوء الاحتياجات العملية والاعتبارات الأمنية. ولكن كبير المراقبين العسكريين يرى أنه ليس ثمة حاجة لإعادة تنشيطها في ظل الظروف الحالية. ولأسباب أمنية (انظر الفقرة ٢٤ أدناه)، تتجه النية إلى إغلاق قاعدة الفريق في وادي كودوري.

١٣ - ووسعت البعثة نطاق استخدام طائراتها المروحية لأنها ضرورية للوصول إلى المناطق النائية وإلى مناطق مثل منطقة غالي الدنيا التي يشكل فيها خطر الألغام تهديداً خطيراً. كما أن الطائرات المروحية تجسد الوجود الواضح للأمم المتحدة في المنطقة الخاضعة لمسؤولية البعثة بأسرها، وتعطي البعثة القدرة على النشر السريع للأفراد في أي منطقة من مناطق الاضطرابات، حسب الاقتضاء.

١٤ - وتواصل الألية المشتركة لتقصي الحقائق، التي تضم ممثلين عن الجانبين الجورجي والأبخازي وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة، العمل على أساس خاص، للمساعدة في توضيح الحقائق المحيطة بانتهاكات اتفاق موسكو المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤.

وحوادث الانتهاكات الأخرى التي وقعت في منطقة الصراع. وحتى الآن، جرى البدء في إجراء ١٤ تحقيقاً وألقت وكالات إنفاذ القوانين القبض على المشتبه فيهم في أربع حالات. ويواصل ممثلو الجانبين على المستوى المحلي الإعراب عن تأييدهم للعمل الذي أنجزته الآلية المشتركة. وفي اجتماع عقده مؤخرا مجلس التنسيق تمت الموافقة على بروتوكول يوفر إطاراً رسمياً لآلية التحقيقات المشتركة (انظر الفقرة ٥ أعلاه).

١٥ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، قرر الاتحاد الروسي إغلاق الحدود الروسية الجورجية عند نهر بسو أمام جميع حالات العبور ومن بينها عبور أفراد البعثة ومركباتها. ويغلق هذا القرار طريق خروج محتمل من منطقة الصراع، ويُعقد بشكل خطير شراء لوازم البعثة. وتجري مشاورات مع السلطات في الاتحاد الروسي لحل هذه المسألة.

رابعاً - الحالة على أرض الواقع

١٦ - ظلت الحالة العامة في المنطقة الخاضعة لمسؤولية البعثة هادئة وإن كانت غير مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولم تحدث انتهاكات خطيرة لاتفاق موسكو لعام ١٩٩٤. وثبت أن التوقعات بتفانق الحالة المرتبط بإجراء الانتخابات البرلمانية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر في جورجيا، ليس لها أساس من الصحة.

١٧ - ويتصل حادثان من حوادث العنف الخطيرة التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بزرع ألغام مضادة للدبابات وانفجارها بالقرب من قرية أشيفغارا (قطاع غالي) في المنطقة المقيدة التسليح. وفي الحادثة الأولى التي وقعت في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، لقي خمسة أشخاص مصرعهم. وفي الحادثة الثانية التي وقعت في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، داست حافلة مدنية على لغم مزروع على الطريق الرئيسي الذي يمر عبر المنطقة، هو الطريق M27، فانفجر بها دون أن يتسبب ذلك لحسن الحظ في وقوع إصابات خطيرة. ووقع الانفجار قبل وهلة قصيرة من مرور مركبة دورية تابعة للبعثة، تمكن شاغلها من مساعدة ركاب الحافلة. ووقع حادث خطير آخر هو اختطاف اثنين من المراقبين التابعين للبعثة في مدينة غالي في ١٧ كانون الثاني/يناير (انظر الفقرة ٢٢ أدناه). وأثارت هذه الحوادث الخطيرة القلق إزاء الأمن في المنطقة وأعاقت أنشطة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية.

١٨ - ويمضي قدماً تنفيذ بعض التدابير الواردة في البروتوكول المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن تحقيق الاستقرار في الحالة السائدة على طول الخط الفاصل بين القوات (انظر S/1998/1012، الفقرة ٧). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، جرى سحب القوات التابعة لوزارة الداخلية في جورجيا من مواقعها على امتداد خط وقف إطلاق النار. وعلى الجانب الأبخازي، لا توجد حالياً مواقع للميليشيا قريبة من خط وقف إطلاق النار. وعلى الرغم من استمرار حدوث عمليات لإطلاق نيران عشوائية من حين لآخر عبر الخط، فقد كانت حوادث إطلاق النيران الموجهة ضد هدف معيّن نادرة.

١٩ - ويشكل ارتفاع مستوى النشاط الإجرامي على امتداد خط وقف إطلاق النار وعبره، وعدم قيام وكالات إنفاذ القوانين في كلا الجانبين باتخاذ إجراءات فعالة وإقامة تعاون فيما بينها مصدر قلق شديد. وحدثت سلسلة من عمليات الاختطاف الثأرية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، عندما اختطف ستة أشخاص في قطاع غالي وخمسة أشخاص في قطاع زغديدي. ولا تزال المفاوضات بشأن الإفراج عن هؤلاء الرهائن مستمرة. وقامت أيضا عصابات في قطاع غالي بعدد كبير من عمليات النهب الإجرامية. وتزداد هذه الجرائم وتنقص على أساس موسمي، ومن المعتقد أنها مرتبطة بمحصول اليوسفي.

٢٠ - وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من عدم وجود ظروف أمنية مهيئة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا وعدم وجود اتفاق تدعو الحاجة الماسة إليه بشأن هذه المسألة، تنفذ حاليا في مقاطعة غالي عملية لإعادة الأوضاع الإدارية والاقتصادية إلى طبيعتها وتؤثر هذه تأثيرا إيجابيا على الحياة اليومية لسكانها الذين يبدون قدرا من التفاؤل إزاء مستقبل أفضل.

خامسا - الحالة الأمنية

٢١ - لا يزال أمن وسلامة أفراد البعثة يمثلان أولوية عليا بالنسبة لقيادة البعثة. وأدى انفجار اللغم الذي وقع في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، والذي دمر حافلة محلية (انظر الفقرة ١٧ أعلاه) إلى تقويض الثقة في الأمن على الطريق الرئيسي الذي يمر عبر قطاع غالي. وكان وجود مركبة الدورية المضادة للقذائف التابعة للبعثة بالقرب من مكان الحادث مجرد مصادفة، وحيث أن اللغم انفجر بالضغط عليه وليس نتيجة أمر بالتفجير، فمن الواضح أن البعثة لم تكن هي المستهدفة بالتحديد. وكتدبير أمني احتياطي بعد الحادث، قرر كبير المراقبين العسكريين تقييد العمليات بصفة مؤقتة فيما يتصل بدخول قطاع غالي وعبوره.

٢٢ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، اختطف أربعة رجال مسلحون ومقنعون اثنين من مراقبي البعثة واحتجزوهما لمدة ساعتين وأعادوهما سالمين بعد ذلك في مدينة غالي. وبينت تقييمات الحادث، الذي يستهدف بشكل مباشر البعثة، أنه حادث مدفوع بدوافع سياسية، وربما يرتبط باجتماع مجلس التنسيق. وأوقفت بنتيجة ذلك جميع الدوريات وقت انعقاد المجلس.

٢٣ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، صوب مجهولون النيران على سيارة تابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بلدة غالي. وتتولى السلطات المحلية إجراء تحقيقات، ترصدها البعثة، ولكن لم يتحدد بعد الدافع وراء الحادث ولم يعتقل مرتكبوه. وأثر الحادث تأثيرا سلبيا على الأنشطة الإنسانية.

٢٤ - ومنذ اختطاف أفراد البعثة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ في وادي كودوري (انظر S/1999/1087، الفقرة ١٨)، لم تتمكن حكومة جورجيا من تقديم تأكيدات صريحة فيما يتصل بأمن أفراد البعثة الموجودين في الجزء الأعلى من الوادي الخاضع لسيطرة جورجيا. وتبعاً لذلك، قرر كبير المراقبين العسكريين إغلاق قاعدة الفريق التابع للبعثة في الوادي. ومنذ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، استؤنفت دوريات البعثة البرية

والجوية في الجزء الأدنى من الوادي الخاضع للسيطرة الأبخازية، اعتماداً على الأمن الذي توفره قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة والسلطات الأبخازية في تلك المنطقة.

سادساً - التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا
وقوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة

٢٥ - استمرت خلال الشهور الثلاثة الماضية العلاقات الطيبة على كل المستويات بين البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وامتاز التعاون بين العمليتين في ميدان الاتصال الرسمي وعلى الصعيد الشخصي بين الأفراد العاملين في نقاط التفتيش فيما واصلت كلتاها دورها وعملياتها. وشاركت قوة حفظ السلام من لدنها في مشاريع المساعدة المحلية ووفرت المساعدة الأمنية، عند الطلب، لبعثة المراقبين والمنظمات غير الحكومية. وما تقاسم المعلومات التي تهم العمليتين واشتراكهما في التحقيقات سوى مثالين من الأمثلة الكثيرة التي تشهد على متانة العلاقات المفيدة لكليهما، أما دوران جانب من وحدات قوة حفظ السلام في الآونة الأخيرة، فإنه لم يؤثر في روح التعاون العالية القائمة بينهما.

سابعاً - الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المنظمات الدولية الاضطلاع ببرامج المساعدة الإنسانية في أبخازيا، جورجيا. فقد افتتحت "منظمة مكافحة الجوع" مطاعم متنقلة في سائر المنطقة ووزعت على مستفيدين معينين صرراً من الأغذية الجافة ومجموعة من المواد الزراعية. ووزعت لجنة الصليب الأحمر الدولية صرراً من الأغذية والمواد الطبية وقامت بزيارة للأسرى ويسرت إقامة خدمة لتبادل الرسائل. وواصلت منظمة "هالو ترست" وضع خرائط لحقول الألغام وإزالة الألغام وأقامت برامج تدريبية للتوعية بالألغام. وقامت منظمة أطباء بلا حدود (الفرنسية) بتوزيع أدوية في سائر المنطقة، بما فيها مقاطعة غالي، وإدارة برنامج لمعالجة داء السل بالتعاون مع وزارة الأمر الواقع الأبخازية لشؤون الصحة. واستأنفت المنظمة التي تسمى "Première Urgence" برنامجها الغوثي لإصلاح المساكن لصالح الأسر الضعيفة. وقامت لجنة الإغاثة الميثودية المتحدة، بدعم من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، بإدارة بيت للشباب في سوخومي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، افتتحت هذه اللجنة بيتاً ثانياً للشباب في زوغديدي كان قد أصيب بكل أسف بأضرار بالغة نتيجة حريق شب فيه في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر.

٢٧ - وواصلت منظمات غير حكومية ناشطة على الرغم من صغرها عملها بدعم من المنظمات الدولية. ووسعت إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية، وهي "منظمة السلام والوثام" بتمويل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نطاق برنامجها الرامي إلى إطعام كبار السن المنعزلين في المستشفيات والمنازل، وزودت المستفيدين بمعلبات من الفواكه والخضراوات. وأعطتهم ملابس وأحذية خفيفة بمناسبة الأعياد. ووضعت منظمة غير حكومية محلية أخرى، بدعم من منظمة أوكسفام، قاعدة بيانات بحالات العجز

وإصابات العمود الفقري في أبخازيا، جورجيا وسوف تستخدم هذه القاعدة في توفير خدمات طبية هادفة. كما قامت منظمة أوكسفام برعاية مؤتمر شاركت فيه قائدات من سائر أنحاء أبخازيا. وواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مراقبة الحالة الإنسانية الكلية في جورجيا. وواصل متطوعو الأمم المتحدة تنفيذ برامج بناء القدرات لصالح المنظمات غير الحكومية المحلية وتدابير بناء الثقة. وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رصد حالة حقوق الإنسان في غالي وتقوم في بعض الحالات بالتدخل لصالح المشردين داخليا.

٢٨ - ويؤثر استمرار حالة عدم الاستقرار على امتداد خط وقف إطلاق النار تأثيرا سلبيا على حالة حقوق الإنسان في المنطقة. ففي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، اقترن بعض حالات النهب بفظائع وانتهاكات لا مبرر لها للكرامة الشخصية للضحايا، بمن فيهم النساء والأطفال، وبالمقابل لم تقتزن الجهود التي بذلتها أجهزة إنفاذ القانون الرامية إلى وقف تلك الجرائم بنتائج ملموسة. كما ارتفع عدد أعمال الخطف مقابل فدية. وفي إحدى الحالات، اختطفت ابنة أحد الموظفين المحليين العاملين في بعثة المراقبين ومضى على فقدانها لغاية الآن ما يزيد على شهرين. وفي هذه الحالة أيضا، لم تثمر بعد الأعمال التي اتخذتها السلطات المحلية رغم أن الفاعلين أو المتواطئين معهم معروفون، في معظم الحالات، من قبل السلطات. ولربما يفضي عدم اتخاذ الخطوات الضرورية في مثل تلك الحالات إلى تفشي أعمال الخطف.

٢٩ - وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تحت رعاية مشروع التعاون التقني، حلقة دراسية عن حقوق الإنسان استغرقت أسبوعا وشارك فيها ٢٠ ممثلا عن معاهد التعليم العالي. وكانت الحلقة مفيدة وفي وقتها حسب تقييم المشاركين فيها. وتناول اجتماع دائرة مستديرة نظمته المفوضية حالة الأقليات في أبخازيا، جورجيا. وتمخض عن إحداث مجلس عام دائم لقضايا الأقليات يضم ممثلين عن مختلف الجمعيات العرقية والدينية. وسيوفر هذا المجلس منتدى يتم فيه الإعراب عن الآراء بصدد هذا الموضوع ويجري فيه رسم صورة السياسة العامة. وبدأت المفوضية في ترجمة عدة وثائق دولية لحقوق الإنسان إلى اللغة الأبخازية. كما بدأت في صياغة خطة عمل للتثقيف بحقوق الإنسان في المدارس والجامعات وأجهزة إنفاذ القانون، واختارت عدة مشاريع ترعاها منظمات غير حكومية محلية، بغرض تمويلها.

ثامنا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٣٠ - ظلت الحالة الاقتصادية العامة في جورجيا مستقرة نسبيا طيلة الفترة المشمولة بالتقرير لكنه لم يجر لغاية الآن تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الأساسية في جميع ميادين الاقتصاد. وفي مطلع كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، أعلنت بعثة تابعة لصندوق النقد الدولي عن عزمها على إرجاء تزويد جورجيا بمساعدة مالية إلى حين توصل الحكومة والصندوق إلى اتفاق بشأن مخصصات ميزانية الدولة. ولا تزال تحدث تأخيرات في دفع الأجور والمعاشات التقاعدية. ولم ينفذ لغاية الآن نظام ناجح لتحصيل الضرائب أو القضاء على الفساد.

تاسعا - الجوانب المالية

٣١ - خصصت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٣٢/٥٣ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ مبلغا (إجماليه) ٤٧٩ ٠٠٠ ٣١ دولارا، أي ما يعادل ٣٧٣ ٥٨٣ ٢ دولارا في الشهر لتمويل البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ويتوقف توزيع هذه المبالغ على اتخاذ مجلس الأمن قرارا بتمديد ولايتها.

٣٢ - وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، عملا بالتوصية الواردة في الفقرة ٤٠ أدناه، فإن تكلفة استبقائها لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ ستقتصر على الدفعات الشهرية التي وافقت عليها الجمعية العامة. وسوف أبلغ الجمعية العامة بما يلزم من احتياجات إضافية، إن وجدت، لاستبقاء البعثة بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

٣٣ - وقد بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ للحساب الخاص ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ما مقداره ٨,٨ ملايين دولار. أما مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة الدفع لجميع عمليات حفظ السلام فقد بلغ لغاية ذلك التاريخ ما مقداره ١,٥ بليون دولار.

عاشرا - ملاحظات

٣٤ - يسعى ممثلي الخاص، بدعم من ممثلي الاتحاد الروسي، باعتباره طرفا ميسرا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة أصدقاء الأمين العام، وبحسن إرادة الجانبين، إلى دفع عملية السلام إلى الأمام بإحياء الآلية التي أنشئت منذ ١٩٩٧ في إطار عملية جنيف. وكخطوة مهمة في هذا الاتجاه، ينبغي أن يواصل مجلس التنسيق وأفرقة العاملة الاجتماع بانتظام، وفقا للنظام الأساسي للمجلس، لتوفير محفل للجانبين لتبادل الآراء وحل مسائل محددة بصرف النظر عن الضغوط الداخلية الظاهرة. فالروح البناءة التي سادت خلال الدورة التاسعة لمجلس التنسيق والخطوات الملموسة التي أسفرت عنها تبعث على تفاؤل حذر.

٣٥ - وبموازاة إحياء آلية عملية السلام، ما فتئ ممثلي الخاص يعمل بصورة وثيقة مع الاتحاد الروسي باعتباره طرفا ميسرا، ومع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة أصدقاء الأمين العام، لصوغ مقترحات تتناول توزيع الاختصاصات الدستورية بين تبليسي وسوخومي. والهدف النهائي لعملية جنيف هو التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع ويُعد إحراز تقدم في مسألة المركز القانوني خطوة لا غنى عنها لتحقيق هذا الهدف. ومن المقلق أن يظل الجانب الأبخازي يمانع في مناقشة هذه المسألة.

٣٦ - ويلزم التعجيل بمعالجة المسألة الحاسمة المتمثلة في عودة اللاجئين الذين يظل نفيهم المستمر لسنوات بعد وقف أعمال القتال مأساة غير مقبولة. وإنني أدعو الجانبين والمجتمع الدولي إلى إيجاد صيغة تتيح عودتهم، في المقام الأول إلى مقاطعة غالي في حدودها القديمة، وذلك لتمكين المجتمع الدولي من تقديم المساعدة الإنسانية التي اشتدت الحاجة إليها وتيسير تهيئة الظروف الأمنية الملائمة. وبما أن

المفاوضات بشأن مشاريع وثائق سابقة تتناول هذه المسائل تتخبط في مأزق، فإنني أحث الجانبين على اقتراح نهج جديدة وتنفيذها لحل مسألة التشريد، بما في ذلك إحياء الفريق العامل الثاني لمجلس التنسيق.

٣٧ - وفيما يتعلق بالأمن، أرحب بالتقدم الذي أحرزه الجانبان مؤخرا بشأن إنشاء آلية للتحقيق المشترك. وينبغي تأكيد أهمية اتخاذ تدابير أمنية محددة، بما فيها تدابير تحسين ظروف العائدين إلى مقاطعة غالي، وأحث الجانبين على التنفيذ التام لبروتوكول ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (انظر الفقرة ٧ من الوثيقة S/1998/1012) والقيام باتصالات ثنائية متكررة بشأن هذه المسائل، بما في ذلك إجراء اتصالات على الصعيد المحلي. كما ينبغي الاستعانة بالفريق العامل الأول لمجلس التنسيق استعانة تامة باعتباره آلية لمناقشة المسائل الأمنية.

٣٨ - ومن البوادر المشجعة تلك الخطوات المتواصلة نحو التنفيذ الكامل لتدابير بناء الثقة التي اتفق عليها الجانبان، والعلاقات التي يريعيانها بين أفراد شتى شرائح المجتمع. وإنني أدعو الجانبين إلى تنفيذ التدابير التي اتفقا عليها خلال اجتماعي أثينا واسطنبول تنفيذا تاما. وفي هذا الصدد، تحظى بالتقدير تلك الدعوة التي وجهتها حكومة أوكرانيا لاستضافة الاجتماع الثالث بشأن تدابير بناء الثقة.

٣٩ - ولا تزال البعثة قادرة على القيام بولايتها الأساسية بفعالية، في الحدود الأمنية لعمليات الدورية التي تقوم بها. غير أن استمرار غياب الرصد في الجانب العلوي من وادي كودوري الخاضع لسيطرة جورجيا منذ حادث أخذ الرهائن في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ أمر يبعث على قلق كبير. فسلطات جورجيا مسؤولة عن توفير الظروف الأمنية اللازمة لتمكين أفراد البعثة من القيام بولايتهم في وادي كودوري وينبغي أن تتخذ التدابير الضرورية في هذا الصدد دون إبطاء. ومن الخطوات الأساسية في هذا الاتجاه المتابعة والملاحقة الحثيثة لآخذي الرهائن في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، إلى جانب المتورطين في حوادث أخذ الرهائن السابقة التي حدثت في مناطق تخضع لسيطرة جورجيا.

٤٠ - وتظل البعثة عنصرا محوريا في الجهود المبذولة من أجل استقرار الحالة في أبخازيا، جورجيا، ولا سيما بتواجدها في الميدان لأغراض الرصد. وفي الوقت ذاته، تقوم البعثة، من خلال جهودها المتواصلة لتعزيز عملية السلام، بدور أساسي في السعي إلى إيجاد حل سلمي للنزاع. ولذلك فإنني أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة لفترة إضافية مدتها ستة أشهر، تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

٤١ - وفي الختام، أود أن أثني على قيادة البعثة وكامل أفرادها لما أبدوه من تضان وحذق في الاضطلاع بولايتهم في ظروف صعبة بل وخطيرة أحيانا. وإنني أود أن أعرب عن تقديري للواء غازي، الذي التحق الآن بالخدمة في بلده، وأسجل هذا التقدير لما بذله من إسهام استثنائي وملهم حقا في البعثة.

المرفق

تكوين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيافي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

المراقبون العسكريون	البلد
٣	الاتحاد الروسي
٦	الأردن
١	ألبانيا
١٠	ألمانيا
٤	إندونيسيا
٣	أوروغواي
٦	باكستان
٧	بنغلاديش
٤	بولندا
٥	تركيا
٤	الجمهورية التشيكية
٣	جمهورية كوريا
٥	الدانمرك
٥	السويد
٤	سويسرا
٣	فرنسا
٣	مصر
٧	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٥	النمسا
٧	هنگاريا
٢	الولايات المتحدة الأمريكية
٤	اليونان
١٠١	المجموع

- - - - -